



19 November 2015

European Parliament urges Bahrain's King to lift Nabeel Rajab's travel ban and drop charges

On 19 November 2015, Member of the European Parliament Mr. Pier Antonio Panzeri, together with 80 Members of the European Parliament (MEPs), issued a letter to Bahrain's King Shaikh Hamad bin Isa Al-Khalifa, calling on the Bahraini government to immediately lift the travel ban and drop all charges against human rights defender Nabeel Rajab. The undersigned 20 international NGOs welcome the letter and echo the call to lift Mr. Rajab's travel ban and end the judicial harassment against him.

Mr. Rajab, a prominent human rights defender, is currently subject to a travel ban and faces up to 10 years in prison for exercising his right to freedom of expression in Bahrain. Mr. Rajab is President of the Bahrain Center for Human Rights (BCHR), Founding Director of the Gulf Centre for Human Rights (GCHR), Deputy Secretary General of the International Federation for Human Rights (FIDH) and a member of the Advisory Committee of Human Rights Watch's Middle East Division.

Mr. Rajab previously served a two-year sentence in 2012 for three cases related to his participation in peaceful gatherings in favour of fundamental freedoms and democracy. On 1 October 2014, he was arrested and detained for one month over a tweet he wrote while in Europe, and was sentenced to six months in prison on 20 January 2015 for "publicly insulting official institutions." He was released early after a pardon was issued by the King on 13 July 2015, following heavy criticism by the international community, and an Urgency Resolution issued by the European Parliament on his case on 9 July 2015. On the day of his release, the Public Prosecution imposed a new travel ban on Mr. Rajab in relation to another criminal case, for which he had been previously arrested on 2 April 2015. He was charged with "insulting a statutory body" and "disseminating false rumours in time of war," for which he could face up to 10 years in prison, following a series of tweets and opinion pieces he wrote in March 2015 regarding the treatment to which Jaw prisoners were subjected and Bahrain's involvement in the Saudi-led coalition in Yemen.

In their letter ([linked here](#)), the MEPs highlight that the Bahraini government's treatment of Mr. Rajab was in breach of international human rights law, as his detention violated the Universal Declaration of Human Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights. Further, the MEPs recall the European Parliament's Urgency Resolution of 9 July 2015 which calls for all charges against Mr. Rajab to be dropped, referring to his release as "only a 'half measure'" as he "remains subject to a travel ban" which "greatly limits his freedoms and is a clear obstacle" to his human rights activities.

Furthermore the MEPs call for the implementation of the recommendations of the Bahrain Independent Commission of Inquiry (BICI)'s 2011 report, the UN Human Rights Council's 2012 Universal Period Review on Bahrain, and the European Union's repeated calls about the human rights situation in Bahrain, via the March 2012, January 2013, September 2013 and February 2014 Urgency Resolutions on the Human Rights situation on Bahrain. The signatory members of the European Parliament particularly condemn the "criminalisation of dissent and free speech" in Bahrain, and the ill-treatment and imprisonment of hundreds of human rights defenders, civil and political activists, including minors.

The signatory NGOs support the MEPs' call to the government of Bahrain to respect its human rights obligations. Accordingly, we call on the Bahraini government to drop all charges against Nabeel Rajab and lift his travel ban, and fully implement the BICI recommendations and abide by its obligations under international human rights law. The European Union should concretely take action to prevent human rights abuses and stop the prosecution of peaceful human rights defenders by the Bahraini authorities.

The signatory NGOs:

Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain (ADHRB)

Amnesty International

Arabic Network for Human Rights Information (ANHRI)

Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD)

Bahrain Center for Human Rights (BCHR)

Canadian Journalists for Free Expression (CJFE)

CIVICUS

English PEN

European Centre for Democracy and Human Rights (ECDHR)

Front Line Defenders

Gulf Centre for Human Rights (GCHR)

Index on Censorship

International Federation for Human Rights (FIDH) under the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders

International Service For Human Rights (ISHR)

Lawyer's Rights Watch Canada

Maharat Foundation

PEN International

Rafto Foundation for Human Rights

Reporters Without Borders (RSF)

World Organisation Against Torture (OMCT) under the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders



19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015

البحرين: البرلمان الأوروبي يحث ملك البحرين على رفع حظر السفر وإسقاط التهم عن نبيل رجب

بتاريخ 19 تشرين الثاني 2015، أصدر عضو البرلمان الأوروبي السيد بيير أنطونيو بنزيري، جنباً إلى جنب مع 80 عضواً في البرلمان الأوروبي رسالة إلى ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، يدعون فيها الحكومة البحرينية إلى رفع حظر السفر وإسقاط جميع التهم بشكل فوري بحق المدافع عن حقوق الإنسان نبيل رجب. وقد رحبت 20 منظمة غير حكومية دولية الموقعة أدناه بهذه الرسالة وأكدت على الدعوة لرفع حظر سفر السيد رجب ووضع حد للمضايقات القضائية الممارسة ضده.

السيد رجب مدافع بارز عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج، وهو حالياً محظور من السفر خارج البحرين ويواجه عقوبة تصل إلى 10 أعوام في السجن بسبب ممارسته لحقه في حرية التعبير في البحرين. السيد رجب هو أيضاً رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، والمدير المؤسس لمركز الخليج لحقوق الإنسان، ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي لحقوق الإنسان وعضو اللجنة الاستشارية لقسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش.

في وقت سابق، قضى نبيل رجب حكماً بالسجن لمدة عامين في 2012 لثلاث قضايا تتعلق بمشاركته في تجمعات سلمية تدعو لصالح الحريات الأساسية والديمقراطية. بتاريخ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2014، أُلقي القبض عليه واحتجز لمدة شهر واحد بسبب تغريدة نشرها على حسابه الخاص في تويتر كتبها أثناء وجوده بأوروبا. كما وحكم عليه بالسجن لمدة ستة أشهر بتاريخ 20 يناير/كانون الثاني 2015 بتهمة "الإساءة العلنية للمؤسسات الحكومية". وقد أطلق سراحه بعفو ملكي صدر بتاريخ 13 يوليو/تموز 2015، في أعقاب انتقادات شديدة وُجّهت من قبل المجتمع الدولي وقرار طارئ صدر عن البرلمان الأوروبي بشأن قضيته بتاريخ 9 يوليو/تموز 2015. وفي يوم الإفراج عنه، فرضت النيابة العامة حظراً جديداً للسفر عليه فيما يتعلق بقضية جنائية أخرى، والتي كان قد تم القبض عليه بسببها في وقت سابق بتاريخ 2 أبريل/نيسان 2015. ووجهت إليه تهمة "إهانة هيئة نظامية" و "نشر شائعات كاذبة في زمن الحرب"، والتي كان يمكن أن يواجه بسببها ما يصل إلى 10 أعوام في السجن، وذلك بعد سلسلة من التغريدات ومقالات الرأي التي كتبها في شهر مارس/أذار 2015 بشأن سوء المعاملة التي تعرض لها السجناء في سجن جو ومشاركة البحرين في التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.

في رسالتهم، أكد أعضاء البرلمان الأوروبي أن معاملة الحكومة البحرينية للسيد رجب تمثل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك لمخالفة اعتقاله للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حدٍ سواء. علاوة على ذلك، ذكّر أعضاء البرلمان الأوروبي في نص الرسالة بالقرار الطارئ للبرلمان الأوروبي والصادر بتاريخ 9 يوليو/تموز 2015 والذي يدعو إلى

إسقاط جميع التهم الموجهة للسيد رجب، في إشارة إلى إن إطلاق سراحه كان فقط تنفيذاً "لنصف القرار" حيث انه "لا يزال يخضع لحظر السفر" الذي "يحد بشكل كبير من حرياته ويشكل عبء واضحاً" لأنشطته في مجال حقوق الإنسان.

ويطالب أعضاء البرلمان أيضاً بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق الواردة في تقريرها لعام 2011، وبالتوصيات الصادرة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أثناء الاستعراض الدوري الشامل في البحرين عام 2012، ودعوات الاتحاد الأوروبي المتكررة بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين، من خلال القرارات الطارئة الصادرة في مارس/آذار 2012، ويناير/كانون الثاني 2013، وسبتمبر/أيلول 2013، وفبراير/شباط 2014 المتعلقة بحقوق الإنسان في البحرين والتي تدين تحديداً "تجريم المعارضة وحرية التعبير" في البحرين، وسوء المعاملة وسجن المئات من المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المدنيين والسياسيين، بما فيهم القُصّر.

تدعم المنظمات الغير حكومية الموقعة أدناه دعوة أعضاء البرلمان الأوروبي لحكومة البحرين لاحترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفقاً لذلك، فإننا ندعو الحكومة البحرينية إلى إسقاط جميع التهم بحق نبيل رجب ورفع حظر السفر عنه، وتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق بالكامل والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما ويتعين على الاتحاد الأوروبي بناءً على هذه الرسالة التي يحملها أعضاء البرلمان الأوروبي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وتوقف ملاحقة المدافعين السلميين عن حقوق الإنسان.

المنظمات الغير حكومية الدولية الموقعة:

أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تحت مظلة مرصد حماية مدافعي حقوق الإنسان

المركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان

المنظمة الدولية ضد العنف تحت مظلة مرصد حماية مدافعي حقوق الإنسان

فرونت لاين ديفنדרز

التحالف الدولي لمشاركة المواطنين

صحفيون كنديون من أجل حرية التعبير

مؤسسة مهارات

مؤسسة رافتو لحقوق الإنسان

المؤشر على الرقابة

محامو مراقبة الحقوق في كندا

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

مراسلون بلا حدود

مركز البحرين لحقوق الإنسان

مركز الخليج لحقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

منظمة القلم الانجليزية

منظمة القلم الدولية